



الإعلام والهوية

د. حافظ قاسم القطيبي

يشهد العالم تطوراً متسارعاً وكبيراً في تكنولوجيا الاتصال والإعلام، وتكاد تكون الحدود بين الدول ملغية؛ إذ أصبح العالم قرية كونية مفتوحة. وهناك دول غدت منتجة لوسائل الاتصال ومنتجة أيضاً للمحتوى، وفي المقابل هناك دول مستهلكة، وهذه الدول المنتجة تسعى إلى نشر قيمها وعاداتها وسلوكياتها إلى الدول المستهلكة، فيحدث التأثير في قيم المجتمعات وعاداتها وسلوكها، فتغدو الهوية في خطر، فقد أدى هذا الانفتاح الإعلامي إلى خلخلة الكثير من القيم والعادات الأصيلة التي تمثل هوية المجتمع وثقافته، إذ أسهم الإعلام الجديد في نشر ثقافة الاستهلاك والاهتمام بالكماليات ومظاهر التفاهة. وفي ظل هذا الوضع على الإعلام الوطني الاهتمام بصناعة المحتوى الهادف الذي يساهم في تحسين المجتمع ويحافظ على هويته وتعزيز قيم المجتمع ببرنامجه وخططه فاعلة.

ويجب إعادة الاعتبار للتعليم وقيامه برسالة إيجابية مهمة في الحفاظ على هوية المجتمع ونشر الوعي والثقافة بين الأجيال.



ما بين انهيار العملة المحلية وارتفاع العملة الأجنبية شيطان أخرس

عبد العزيز الدويلة

ازدياد محلات الصرافة وشراء المنازل والسيارات بالعملة السعودية وصرف رواتب المسؤولين وفي السلك الدبلوماسي بالعملة السعودية أيضاً، وانحياز وضعف دور البنك المركزي في التعامل الجاد لحسم وضبط عملية التلاعب بالعملة، وهناك أيضاً كثرة انتشار الصرافين ومن يقوم منهم بعملية غسل الأموال والتلاعب في السوق السوداء للعملة، فكل تلك الأسباب أدت إلى انهيار العملة المحلية وارتفاع الأسعار بصورة جنونية وفاحشة، الأمر الذي جعل راتب العسكري والمدني من ذوي الدخل المحدود يساوي قيمة كيس أرز! أما الذين يستلمون رواتبهم بالريال السعودي فحالهم أفضل من الآخرين الذين يستلمون رواتبهم بالعملة المحلية التي تنهار وتتدهور في ظل بقاء الريال السعودي سيد الموقف في التعامل حسب الطلب والعرض المسيطر على أركان ومفاصل الاقتصاد الذي تنهشه أنياب الفاسدين وتعمق دولة الفاسدين وتدخل الناس في أتون الجوع والفقر والمرض.

فكل شيء أصبح مرهوناً بالنوايا الحسنة وإصلاح النفوس التي يجب أن تكون هي المسؤولة وهي التي تقوم بمعالجة أسباب هرولة وانهايار العملة المحلية التي سقطت ولم يعد لها قيمة ولا فائدة، الأمر الذي يفترض اتخاذ إجراءات صارمة في تقليص محلات الصرافة ومنع التعاملات في عملية الصرف في السوق السوداء وإشراك المختصين الاقتصاديين في وضع رؤى علمية لتجاوز هذه المحنة، بالإضافة إلى محاسبة كل من ينفذ وراء ارتفاع العملة الأجنبية وانهايار العملة المحلية، وكذا لا بد من كبح جماح الفاسدين والمتآمرين وكل من يساهم في تلاعب العملة المحلية وانهايارها مع سبق الإصرار والترصد.

الوحدة بالقوة والإمامة بالقوة.. مشروعان لعقيلة واحدة

المهزومة شمالاً والمنضوية في إطار الشرعية والمشاركة في حكم الجنوب تتشعبت بصحراء ووادي حضرموت وتحاول إسقاط شبوة والاتجاه إلى عدن لإسقاطها وبقيّة محافظات الجنوب المحررة لفرض الوحدة بالقوة تحت مسمى اليمن الاتحادي، ولكون الإمامة بالقوة والوحدة بالقوة هما مشروعان لعقيلة واحدة سيئتم الاتفاق بينهما على عمل خلطة تجمع بين المشروعين على طريقة النظام الإيراني تجمع بين الولاية والجمهورية أو بنفوس الطريقة التي كانت قائمة في عهد عفاش التي جمعت بين رئيس الشيخ وشيخ الرئيس يتم فيها الاتفاق على توزيع السلطة والثروة والنفوذ.

المشروع الثالث:

هو المشروع الذي يتبناه المجلس الانتقالي وشركاؤه من المكونات والقوى الجنوبية التي شاركت في اللقاء التشاوري الذي انعقد في عدن خلال الفترة من 4 - 8 مايو المنصرم، ويتمثل هذا المشروع في استعادة دولة الجنوب إلى ما كانت عليه قبل 22 مايو 1990 تتويجا لنضالات شعب الجنوب المتعددة الأشكال وتحقيقاً لأمال وتطلعات شعب الجنوب ووفاء لتضحياته الغالية والجسيمة التي قدمها خلال ثلاثة عقود.

وأبرز التحديات التي تواجه هذا مشروع المتمثل استعادة دولة الجنوب هي:

1- استكمال السيطرة على صحراء ووادي حضرموت وتحريرها من أصحاب مشروع الوحدة بالقوة ومحافظة المهرة المفخخة بالعديد من المتناقضات المحلية والإقليمية.

2- عدم اعتراف قوى ونخب الشمال السياسية والدينية والعسكرية والقبلية بحق شعب الجنوب في استعادة دولته كنتاج طبيعي لفشل مشروع الوحدة.

3 - الدفاع عن محافظات الجنوب المحررة من محاولات أطراف الشمال المتصارعة إسقاطها بمختلف طرق ووسائل القوة وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل حرب 2015 وفرض الوحدة بالقوة.

4- تخادم القاعدة وداعش مع مليشيات الحوثي وبعض الأطراف الشمالية المنضوية في الشرعية بهدف زعزعة الأمن والاستقرار وإنهاك قوات القوات الجنوبية في معارك عدة وبالتالي تقدم الجنوب للمجتمع الدولي كبيئة حاضنة للإرهاب.

على الفعل؟
إن الحديث عن الحملة الهستيرية الشرسة التي يتعرض لها المجلس الانتقالي ليست وليدة الصدفة ولا هي ردة فعل على نجاح اللقاء التشاوري - كما يعتقد البعض - ولكنها سياسة ممنهجة أدبت قوى ونخب الشمال على اتباعها ضد الجنوب وقواه الحية منذ انطلاق الحراك الجنوبي، ولا زالت قائمة حتى اليوم، ولكي نعرف خلفيتها نود أن نتطرق إلى مشاريع القوى التي تقف خلفها وإلى مشروع قوى الجنوب، فالمتابع لتطورات المشهد السياسي سيجد أن هناك ثلاثة مشاريع برزت إلى السطح هي على النحو التالي:



أحمد حرمل

أدى نجاح اللقاء التشاوري للمكونات والقوى الجنوبية إلى إصابة القوى والنخب الشمالية بصدادع أفقدها توازنهما، عبرت عنه وبشكل هستيري بتصريحات نارية حملت في طياتها التهديد والوعيد.

ارتفاع حدة صراخ الإخوان والنخب الشمالية الأخرى المنضوية في إطار الشرعية إلى درجة موازية لصرخة قناديل مليشيات الحوثي وما رافقهما من تصعيد عسكري في جبهات الضالع وكرش وثرة وبيحان، والانتشار العسكري لوحدات وألوية المنطقة العسكرية الأولى في صحراء ووادي حضرموت ما هو إلا دليل واضح على شدة الألم الذي سببه لهم نجاح اللقاء التشاوري ووحدة الصف الجنوبي، وبين صراخ الإخوان وصرخة الحوثي يظل الجنوب هو المستهدف.

إن عودة الحديث عن الوحدة وعن اليمن الاتحادي والتأكيد على ذلك في بيانات بعض الأحزاب وفروعها في المحافظات وكتابات وتصريحات بعض القيادات السياسية والعسكرية والنخب الشمالية التي وصلت إلى التهديد والوعيد والتلويح بالقوة للحفاظ على ما تسمى الوحدة التي ذبحت من الوريد إلى الوريد في حرب 1994م، هذه الحرب التي تحول معها الوضع في الجنوب إلى وضع احتلال بكل ما تحمله الكلمة من معنى هو تكرار لنهج الوحدة بالقوة وشعار الوحدة أو الموت.. هذا النهج الذي رفضه شعب الجنوب وقاومه بمختلف الأشكال والوسائل وهو أعزل وقدم الآلاف من الشهداء والجرحى.. هذا النهج الذي حاولت المليشيات الحوثية ترسيخ جذوره في حرب غزو الجنوب الثانية في عام 2015 هزمه شعب الجنوب شر هزيمة وطرد أدواته وطهر أرضه منها، فكيف يمكن قبوله اليوم بعد أن تغيرت المعادلة على الأرض وبعد أن أصبح للجنوب اليوم أنياب ومخالب قادرة على نهش كل من يحاول المساس بما تحقق من انتصارات ومكاسب للقضية الجنوبية.

هل تدرك قوى الشمال ونخبها أن مجرد الحديث عن الوحدة وعن اليمن الاتحادي اليوم مرهون باستعادة الجمهورية في الشمال أولاً وماعدا ذلك فما يقال مجرد كلام غير مسنود بميزان قوة قادر

المشروع الأول:

هو مشروع الإمامة بالقوة، وهو القائم حالياً في الشمال بحكم القوة، وبعد ثماني سنوات من الحرب استطاع هذا المشروع أن يفرض نفسه كسلطة أمر واقع ويتم التعامل معه من قبل المجتمعين الدولي والإقليمي على هذا الأساس.

ومن خلال الحراك الدبلوماسي والجهود الأممية التي تشهدها المنطقة من أجل إيقاف الحرب وإيجاد تسوية تؤدي إلى سلام دائم، وأبرز تلك الجهود هي الحوار الثنائي بين المملكة ومليشيات الحوثي بوساطة عمانية وبمباركة أممية، كل هذا يؤكد بأنه تم تصفية الملعب سياسياً وعسكرياً في الشمال لصالح مشروع مليشيات الحوثي، وهذا المشروع من وجهة نظر أصحابه يستند مشروعيته من الاصطفاء السلالي في المجتمع والحق الإلهي في الحكم.

إن المؤشرات على الأرض تؤكد بأن مليشيات الحوثي تسعى إلى استكمال مشروعها في الجنوب من خلال الاستفادة من تسوية هشة تمكن المليشيات من كسب الوقت لتجهيز نفسها لاستكمال مشروعها في الجنوب.

المشروع الثاني:

هو مشروع الوحدة بالقوة، تحت مسمى اليمن الاتحادي، هذا المشروع تم إزاحته من الشمال ولا يوجد له قبول في الجنوب ولذا فإن الأطراف الشمالية